

Distr.: General
27 June 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال رئاسة جمهورية الصين الشعبية له في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء آخرين بالمجلس. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) وانغ غوانغيا

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

مقدمة

في ظل رئاسة جمهورية الصين الشعبية لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تناول المجلس طائفة عريضة من المسائل المدرجة على جدول أعماله، من بينها المسائل المتعلقة بكوت ديفوار والشرق الأوسط وبوغانفيل والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ وبعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

وخلال شهر نيسان/أبريل عقد مجلس الأمن ١٤ جلسة رسمية وأجرى مشاورات غير رسمية في ١١ مناسبة. واتخذ ستة قرارات وأصدر بيانين رئاسيين. وأدلى أيضا الرئيس باسم المجلس، بخمسة بيانات للصحافة.

وفي ٤ نيسان/أبريل، قدم الرئيس إحاطة للصحافة بشأن برنامج عمل المجلس في ذلك الشهر. وعقد الرئيس أيضا اجتماعات مع كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحاطتهما فيها علما بأعمال مجلس الأمن.

وحرصت الرئاسة، على أن تنشر، بانتظام وفي الوقت المناسب، على موقعها على الإنترنت (www.china-un.org)، برنامج عمل المجلس فضلا عن بيان بالأنشطة التي اضطلع بها في نيسان/أبريل.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة رسمية واتخذ بالإجماع القرار ١٥٩٤ (٢٠٠٥) الذي مدّد به ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة علنية بشأن كوت ديفوار. وقدم السيد عزيز باهاد نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا إحاطة للمجلس بشأن آخر تطورات عملية السلام في كوت ديفوار، لا سيما اجتماع القادة الإيفواريين في بريتوريا الذي استضافه

الرئيس تابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بتوقيع الأطراف الإيفوارية اتفاق بريتوريا في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ تحت رعاية الرئيس تابو مبيكي ودعوا جميع الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق على الوجه الأكمل. وأثنوا أيضا على الرئيس تابو مبيكي للدور الحيوي الذي أداه وأكدوا مجددا مساندتهم التامة لجهود الوساطة التي يبذلها بتفويض من الاتحاد الأفريقي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٢ نيسان/أبريل، قدم لامين سيسى الممثل الخاص للأمين العام إحاطة لمجلس الأمن خلال مشاورات غير رسمية بشأن الأحداث الهامة التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية وبإعادة إقرار سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي بيان صحفي تلاه رئيس المجلس بعد المشاورات، رحب الأعضاء بالجولة الأولى من انتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى وشددوا على أهمية الجولة الثانية من الانتخابات المقرر إجراؤها في ١ أيار/مايو.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها السيد العنابي الأمين العام المساعد، بشأن البيان الذي أصدرته القوى الديمقراطية لتحرير رواندا، في روما في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وأدانت فيه عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ وتعهدت بنزع استعمال القوة ووقف جميع العمليات الهجومية ضد رواندا. وأحاط السيد العنابي أيضا المجلس علما بآخر التطورات في برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية في إيتوري.

وفي ١٢ نيسان/أبريل أدلى الرئيس، في الجلسة الرسمية التي عقدها المجلس، ببيان (S/PRST/2005/15) باسم المجلس، رحب فيه المجلس بالبيان المشجع الذي أصدرته، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، القوى الديمقراطية لتحرير رواندا. ودعا القوى الديمقراطية لتحرير رواندا إلى ترجمة أقوالها الإيجابية إلى أفعال وحث حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على العمل معا، وفي ظل التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على اغتنام الفرصة المتاحة لهما للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا بأسرها.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٩٦ الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يعيد إنشاء فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة ١٠ من القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) لفترة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ مع إضافة خبير خامس يختص بالشؤون المالية. ويقضي أيضا القرار ١٥٩٦ بتوسيع نطاق الحظر المفروض على توريد الأسلحة ليشمل أي جهة متلقية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونص في هذا الصدد على شروط الاستثناء من ذلك الحظر؛ ويرد فيه بيان التدابير المتصلة بالطيران والرقابة الجمركية؛ وينص على فرض جزاءات مالية وقيود على سفر كل من ترى اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٣٣ أنه أتى تصرفا يشكل انتهاكا لتدابير الحظر المفروضة على توريد الأسلحة أفرادا كانوا أو كيانات.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السيد جان ماري غبيهنو وكيل الأمين العام، بشأن التطورات السياسية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث دخلت العملية الانتقالية في مرحلة بالغة الأهمية. ونوقشت إمكانية أن يوفد المجلس بعثة مصغرة إلى كينشاسا؛ وسيُتخذ قرار بهذا الشأن في مرحلة لاحقة عندما يتراءى للمجلس أنه من المناسب اتخاذه. وأدلى الرئيس ببيان صحفي عقب الجلسة.

الصحراء الغربية

في ٢٦ نيسان/أبريل، عرض السيد ألفارو ديستو الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء الغربية، بإيجاز تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية وتناول آخر ما استجد في الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ورأى السيد ديستو أنه على الرغم من تحسن المناخ السياسي في المنطقة لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق وأن الجمود الذي يكتنف ذلك الصراع الذي طال أمده خلف مشاكل إنسانية كبيرة. وذكر أن البعثة تمكنت من إجراء تقييم داخلي لحالة امتثال الطرفين للاتفاق العسكري وخلصت إلى أن الوضع في هذا الصدد متردي للغاية. وفيما يتعلق بإمكانية تقليص حجم البعثة، أفاد بأنه في ضوء الحالة السائدة على أرض الواقع، من المفروض أن تظل البعثة في وضع يمكنها من أداء مهمة مراقبة وقف إطلاق النار بصورة وافية وفعالة ومن ثم فهو لا يزال على اقتناعه بأن تقليص حجم العنصر العسكري في البعثة ليس بالأمر المستصوب في هذه المرحلة وإنه يلزم الاحتفاظ بالقوام العسكري الراهن للبعثة.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٨ الذي مدّد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة قدرها ستة أشهر تنتهي في ٣١ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وكرر تأكيد التصورات التي أعرب عنها خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٦ نيسان/أبريل.

آسيا

العراق

في ١١ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة من كل من أشرف جيهانجير قاضي الممثل الخاص للأمين العام وآن باترسون ممثلة الولايات المتحدة. وعرض السيد قاضي تقرير الأمين العام الفصلي الأخير وأطلع المجلس على آخر تطورات العملية السياسية وأنشطة الأمم المتحدة في العراق. وأحاطت السيدة باترسون المجلس علماً بجهود القوى المتعددة الجنسيات وبالتقدم المحرز في أدائها لولايتها. وأدلى أيضاً سمير س. الصميدعي الممثل الدائم للعراق ببيان. وبعد الإحاطة، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية أدلى الرئيس على إثرها ببيان للصحافة أعرب فيه عن الأمل في أن تمضي العملية السياسية الانتقالية في العراق قدماً وحث الجمعية الوطنية الانتقالية بالعراق على بدء العملية الدستورية دون إبطاء وشدد على ضرورة أن تكون تلك العملية شاملة للجميع وقائمة على التشارك ومتسمة بالشفافية قدر الإمكان.

وفي أعقاب المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ناقش أعضاء المجلس مسألة تغيير عنوان بند جدول الأعمال المتعلق بالمسائل ذات الصلة بالعراق. واتفق أعضاء المجلس على النظر في المسائل المتصلة بإعادة جميع الممتلكات الكويتية وإعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة ورفاقهم وبلجنة الأمم المتحدة للتعويضات في إطار البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت". أما سائر المسائل غير المدرجة في هذه الفئة فسينظر فيها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة فيما يتعلق بالعراق". وتبعاً لذلك أصدر الرئيس مذكرة في ١٨ نيسان/أبريل.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، قدم يولي فورونتسوف المنسق الرفيع المستوى إلى المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، إحاطة بشأن إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم وعرض آخر تقرير بهذا الشأن واعترف بأنه لم يحرز في الأشهر الأخيرة أي تقدم ملموس في هذا الصدد بسبب الحالة الأمنية العصيبة. فمما مجموعه ٦٠٥ حالات لا يزال مصير زهاء ٢٨٠ حالة مجهولاً. ومن الرفات التي تمت إعادتها حتى الآن لم يتم التعرف إلا على رفات ٢٢٢ شخصاً فحسب. وأشاد أيضاً، بتعاون السلطة العراقية الجديدة في عملية إعادة الرفات والممتلكات. وفي أعقاب المشاورات، أدلى الرئيس ببيان للصحافة أعرب فيه عن ثقته في أن الحكومة العراقية الجديدة ستمد يد العون للجهود الرامية إلى تسوية القضايا المتعلقة بالمئات من أسرى الحرب الكويتيين ورعايا البلدان

الثالثة الذين جرى قتلهم وناشد الأطراف المعنية قاطبة العمل من أجل إيجاد حل مرض لكل ما لم يحسم بعد من الجوانب الإنسانية والجوانب المتعلقة بالملكات المشمولة بولاية السيد فورونتسوف.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل أصدر الرئيس بياناً للصحافة رحب فيه بتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية حسبما ينص عليه القرار ١٥٤٦ وأعرب عن أسفه للعنف الذي يشهده العراق وحث جميع القوى السياسية العراقية على مواصلة العملية السياسية والحوار الشاملين للجميع بما يحقق صالح الشعب العراقي.

الشرق الأوسط

في ٢١ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة شهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وصرح كيران بريندرغست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن عملية السلام التي جرى إحيائها ما زالت هشة وما زال من المتعين تبديد الشك والريبة في النوايا الإسرائيلية وفي العزيمة والقدرات الفلسطينية. وقال إن فك الارتباط الذي تزمع إسرائيل القيام به في غزة وشمالي الضفة الغربية سيكون علامة فارقة في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية وحث الجانبين على أن يكفلا تحقق ذلك الأمر بصورة متسقة وألا يتحول إلى طريق مسدود بل أن يسهم في توفير الزخم اللازم لإحلال السلام. وتطرق السيد بريندرغست أيضاً إلى الحالة في لبنان. وأجرى أعضاء المجلس بعد ذلك مشاورات غير رسمية واتفقوا بوجه عام مع وكيل الأمين العام في تقييمه للحالة.

لبنان

في ٧ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) الذي يقضي بإنشاء لجنة مستقلة دولية للتحقيق في حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، ويدعو جميع الدول والأطراف إلى التعاون مع اللجنة بصورة تامة.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل قدم تيري رويد لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن التقرير نصف السنوي الأول المقدم من الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٥). وأبدى السيد لارسن ترحيبه بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام من حكومة سوريا تبلغه فيها بأن سوريا أتمت سحب جميع قواتها من لبنان. وصرح السيد لارسن بأن الأطراف المعنية أحرزت تقدماً ملموساً كبيراً صوب تنفيذ بعض الأحكام الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٥) إلا أنه أضاف أنه فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القرار الأخرى لم تحرز الأطراف أي تقدم. وأشار أيضاً إلى أن تنفيذ أحكام القرار بالكامل أمر من شأنه أن

يمكن شعب لبنان والمنطقة بأسرها من الالتفات للعمل على طي صفحة الماضي. وأجرى أعضاء المجلس بعد ذلك، مشاورات غير رسمية.

بوغانفيل

في المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٧ نيسان/أبريل، ناقش أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية السلام في بوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة) وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل. وقدم دانييلو تورك الأمين العام المساعد إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات التي استجذت منذ تقديم التقرير. وأفاد بأن عملية الإعداد لانتخابات أول حكومة مستقلة في بوغانفيل جرت على ما يرام وأنه بتحقيق الأهداف الواردة في اتفاق السلام ستكون بعثة الأمم المتحدة قد نفذت ولايتها بالكامل. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز وأعربوا عن توقعهم إلى أن تكمل عملية السلام في بوغانفيل بالنجاح.

تيمور - ليشتي

أجرى المجلس مشاورات بشأن تيمور - ليشتي في ٢٦ نيسان/أبريل واستمع إلى إحاطة بشأن الحالة على أرض الواقع قدمتها الأمانة العامة. وفي ٢٨ نيسان/أبريل اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي يقضي بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وهو بعثة سياسية خاصة للمتابعة لمدة سنة واحدة من المقرر أن تبقى في البلد بعد إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

أوروبا

جورجيا

في ٢١ نيسان/أبريل، قدم جان - ماري غيهينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن، خلال مشاورات غير رسمية، إحاطة بشأن الاجتماع الذي عقده الممثلون الرفيعو المستوى لفريق أصدقاء الأمين العام، في جنيف في ٧ و ٨ نيسان/أبريل، بشأن مسألة جورجيا، وذلك لدى استعراضه حالة عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا.

وذكر السيد غيهينو أن فريق أصدقاء الرئيس رحب بمشاركة ممثلي جورجيا وأبخازيا باعتبار ذلك مؤشرا على التزام الجانبين بإيجاد تسوية سلمية للصراع واهتمامهما باتباع نهج عملي في معالجة المسائل التي لم تحسم بعد المتصلة بالشؤون الأمنية والسياسية وبعودة اللاجئين والمشردين داخليا وبالتعاون الاقتصادي. وشجع الفريق الطرفين على متابعة ذلك بتجديد النقاش في إطار فرق العمل والأفرقة العاملة المختصة.

الأمريكتان

هايتي

قامت بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى هايتي والتي تضم أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ ويرأسها رونالدو موتا ساردنبرغ سفير البرازيل بزيارة للبلد في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل لاستعراض التقدم المحرز في مجالات من قبيل الأمن والتنمية والعملية الانتقالية السياسية، وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات والحالة الإنسانية. وقد اضطلعت تلك البعثة بمهامها بالاشتراك مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أحاط السيد ساردنبرغ المجلس علماً، في جلسة علنية، بأن الحالة الأمنية في هايتي بدأت تتحسن بالتدريج منذ أواخر عام ٢٠٠٤ وأن المساعدة الدولية والحوار الوطني سيظل من الأمور الحيوية لتحقيق التقدم الاجتماعي والسياسي في البلد.

المسائل المواضيعية

مكافحة الإرهاب

في ٢٥ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة علنية تلقى فيها إحاطات من رؤساء هيئاته الفرعية أي لجنة الجزاءات المختصة بالقاعدة/الطالبان المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتحدث الرؤساء الثلاثة سيزار مايورال وألين مارغريت لوي ومينيا إيون موتوك عن الأعمال التي اضطلعت بها لجانهم مؤخراً وتناولوا بالتعليق التقدم المحرز والخبرة المكتسبة والتحديات المتبقية. وعرض الرؤساء أيضاً بإيجاز خطط عمل اللجان وأولوياتها في الأشهر القادمة. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للرؤساء للإحاطة المشتركة التي قدموها وأقروا بأهمية ولاية كل من اللجان الثلاث وأهمية التنسيق بينها. وحثوا اللجان على زيادة التعاون فيما بينها وأيضاً مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة من بينها الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وأعرب الأعضاء أيضاً عن تقديرهم لأندريه ديسوف للعمل الممتاز الذي أداه خلال فترة رئاسته للجنة مكافحة الإرهاب.

وفي نهاية الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/16) أيد فيه، ضمن جملة أمور، برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب الخامس عشر ومدته ٩٠ يوماً.

المحكمتان الدوليتان

في ٢٠ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٩٧ (٢٠٠٥) الذي عدلت فيه المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحيث تبيح اعتبار القضاة المخصصين السبعة والعشرين المنتخبين في حزيران/يونيه ٢٠٠١ مؤهلين لإعادة انتخابهم دون أن يستتبع ذلك أي تغيير في استحقاقهم أو امتيازاتهم. وتقرر، بناء على طلب الأمين العام الوارد في رسالته المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تمديد الموعد النهائي لقبول ترشيحات القضاة المخصصين لمدة ٣٠ يوما أخرى اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار.